رغم أنه الشريك التجارى الأول

استثمارات الاتحاد الأوروبى فى مصر لاتزال متواضعة

محمود القيسى: سنجمع كل اللجان المهتمة بالاستثمار لتوحيد لغة الخطاب مع دول الاتحاد

□ منى البديوى

أعلن اتحاد منظمات الاعمال المصرية الاوروبية عن قيامه بوضع خطة تستهدف زيادة الاستثمارات الاوروبية فى مصر، والمعروف ان الاتحاد الاوروبى هو اكبر شريك تجارى لمصر اذ تبلغ تجارة الاتحاد مع مصر حوالى 5,8 مليار دولار اى ما يمثل حوالى 40٪ من اجمالى التجارة الخارجية لمصر.

وتعد بريطانيا من اكبر دول اوروبا من حيث استثماراتها فى مصر حيث بلغت حتى عام 2004 حوالى 224 مليون جنيه.

ولكن تلك الأرقام تبدو متواضعة اذا ما تمت مقارنتها بالامكانيات التى تتيحها مصر للمستثمرين.

الاليات

بداية فان محمود القيسى رئيس اتحاد منظمات الاعمال المصرية الاوروبية يؤكد ان الاتحاد قد بدأ بالفعل فى وضع عدد من الآليات لتوسيع حجم الاستثمارات الاوروبية فى مصر والتى مازالت لا تتناسب مطلقا مع امكانيات مصر حتى الآن رغم التطور والزيادة التى حدثت فى حجمها خلال العامين الأخيرين فقمنا بتجميع اللجان النوعية المهتمة بالاستثمار بمنظمات وجمعيات الاعمال المختلفة بداخل الاتحاد لتوحيد طرق التخاطب مع دول الاتحاد الاوروبى ولاختيار اقوى المشروعات الاستثمارية التى من الممكن ان تجد قبولا لدى المستثمر الاوروبى بغض النظر عن المنظمة أو جمعية الأعمال التى تتبناها لعرضها على الدول الاوروبية بدلا من وجود 20 او 30 لجنة كل منها تقوم بعرض العديد من المشروعات دون تنسيق مما قد يتسبب فى عدم قبول أي منها.

وبالنسبة للآلية الثانية فتتمثل فى قيام اعضاء الاتحاد بعرض التغيرات والاصلاحات التى تمت فى الاجراءات التشريعية الخاصة بالاستثمار فى مصر لتحسين مناخ العمل للأعضاء الاوروبيين وفى نفس الاتجاه تعريف اعضاء الاتحاد من المصريين وهم حوالى 7000 شركة على مصادر التمويل المتاحة من الاتحاد الاوروبى لمختلف المشروعات مما يساعد على استفادة الطرفين: المصريين وشركائهم الاوروبيين.

أما الآلية الثالثة فيقوم خلالها اعضاء اتحاد منظمات الأعمال المصرية الاوروبية على قدر الامكان بعمل نوع من التوعية والتعريف لاعضاء الاتحاد على اساليب الدول المنافسة لمصر سواء فى شرق اوروبا او البحر المتوسط حيث ان هذه الدول لكل منها اساليب لترويج الاستثمار وهو الامر الذى يجب ان يكون الاعضاء على علم ووعى به لمواكبتها.

عنصر جذب

ومن جانبه فان الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الاعمال المصرى الألمانى يؤكد ان تحديد القطاعات التى يمكن ان تمثل عنصر جذب للشركات الاوروبية للعمل فى مصر يعد اهم خطوة يجب ان يتم اتخاذها للوصول بالاستثمارات الاوروبية فى مصر الى المستوى المأمول لها مشيرا فى ذلك الى ان الصناعات الصغيرة تعد تجربة رائدة تستحق المتابعة والتشجيع خاصة انها تعد نقطة الانطلاق للصناعة المصرية فى ظل ما كفله لها قانون تنمية المنشآت الصغيرة والذى يفتح باب التكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الاكبر حجما فى اطار مساحة جيدة لتحقق المصالح بينها.

فهذا القانون استرشد بما تضمنته القوانين الدولية المماثلة من اوجه الحماية والتشجيعات والتسهيلات الممنوحة اهمها انه فرق بين المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة على اطلاقاتها وذلك لاختلاف التوجه العام والادوات كما منح القانون ميزة تخصيص 10٪ من المشتريات الحكومية لتستوفى بمعرفة الصناعات الصغيرة مما يوفر عناصر الانطلاق لتلك الصناعات ويدفعها للتنافس مع بعضها.

لهذا فان تجربة الصناعات الصغيرة فى حد ذاتها تفتح المجال نحو المزيد من التنسيق واستكمال الادوات لتفعيل التعاون الاوروبى لاحداث انطلاقة فى التقارب الاقتصادى والصناعى منه على وجه الخصوص.

الحوار المتبادل

أما السفير حسنى العجيزى مساعد القنصل الفخرى لجمهورية لاتفيا بالقاهرة فيؤكد ان الحوار النشط والمتبادل مع دول الاتحاد الاوروبى الى جانب تبسيط الاجراءات واحداث الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة يعد اهم الخطوات التى يجب اتخاذها لتشجيع الاستثمار الاوروبى على التوسع والعمل فى مصر.

وخاصة ان الاتحاد الاوروبى يعد اهم الشركاء التجاريين لمصر حيث تبلغ نسبة حجم التجارة معه حوالى 40٪ من اجمالى حجم تجارة مصر مع العالم يليه الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 30٪ كما ان الاوروبيين لهم مساهمات عديدة حالية فى العديد من المجالات الصناعية والثقافية والبيئة.. وغيرها.

فهناك مثلا 400 مليون يورو يقدمها الاوروبيون لمركز تحديث الصناعة لمساعدة الشركات المصرية على تطوير الانتاج بها وكذلك فهم يقدمون مساعدات لتطوير ونمو الانتاج الزراعى فى مصر ومساعدات لتقليل نسبة الفقر المتواجدة إلا ان هذه المساعدات مازالت اقل بكثير مما يمكن ان تقدمه الدول الاوروبية وهو ما يرجع لاسباب عديدة منها انه بعد انضمام دول البلطيق ومعهم المجر والتشيك وبولندا اصبح هناك اتجاه اوروبى لمساعدة هذه الدول باعتبار ان اقتصادياتها اقل من الدول الاوروبية الاخرى لكى تتواكب مع نشاط الاقتصاد الاوروبى وتتعامل بعملته الموحدة «اليورو» وهو الامر الذى اثر على مساعدة الدول الاوروبية لمصر ولدول المنطقة بشكل عام فهذه الدول اخذت الجزء الاكبر من المساعدات.

وهذا بالاضافة الى ان الاوروبيين مرتبطون باستراتيجية ينفذونها حسب كل دولة وتغيير ذلك يتطلب ضرورة ان يشعروا بالتقدم بمعنى استخدام المعونة التى يعطونها وهو ما لا يحدث في بعض الاحيان حيث ان هذه المساعدات احيانا لا تستخدم كلها بسبب البيروقراطية.. هذا فيما يخص المعونات اما الاستثمار الاوروبى فى مصر فان تحسين المناخ الاستثمارى وازالة المعوقات التى يعانى منها المستثمر يعد كفيلا بجذب الشركات الاوروبية للعمل فى مصر.

كما يجب ان يتم تحديد المجالات والقطاعات التى يمكن ان تمثل عنصر جذب للاوروبيين ويتم عرضها وترويجها عليهم لمساعدتهم على اتخاذ قرار الاستثمار فى مصر وخاصة ان تشجيع الاستثمار الاوروبي على العمل فى مصر واقامة مصانع لهم سوف يساعد على نقل التكنولوجيا وتدريب العمالة المصرية.

ولاسيما اننا حتى الآن رغم انه يوجد لدينا بعض الشركات الاوروبية الا ان اغلبها صناعات تجميعية لا تقوم بنقل التكنولوجيا لهذا فان اتخاذ الخطوات الكفيلة بجذب الاستثمارات الاوروبية للعمل فى مصر يجب ان يأتى فى مقدمة اهتمامات القائمين على الاستثمار.

الشريك التجارى الأكبر

ويوضح الدكتور وجيه دكرورى الخبير الاقتصادى ان دول الاتحاد الاوروبى هى الشريك التجارى الاكبر مع مصر حيث تمثل تجارة مصر مع الاتحاد حوالى 40٪ من اجمالى التجارة الخارجية.

وتعد بريطانيا على رأس الدول الاوروبية من حيث الاستثمار في مصر من خلال شركات القانون 159 لسنة 81 حيث يبلغ استثمارها حتى عام 2004 حوالى 224 مليون جنيه وتستثمر ايضا تحت مظلة قانون المناطق الحرة 298 مليون دولار بينما تستثمر تحت القانون 8 مبلغ 399 مليار جنيه مصرى. وتأتى فرنسا وسويسرا وايطاليا والمانيا على التوالى بعد بريطانيا فى حجم الاستثمارات الاجنبية المنفذة فى الاراضى المصرية والجدير بالذكر ان هناك مؤشرا أساسيا يؤخذ فى الاعتبار عند تحديد جهود التوجه نحو طلب استثمار اجنبى وهو مؤشر حجم التجارة الخارجية للكتل الاقتصادية المختلفة مع الدول الراغبة فى طلب الاستثمار.

وفى حالة مصر نجد ان الاتحاد الاوروبى يأتى على رأس اكبر المجموعات الاقتصادية المشاركة فى التجارة مع مصر حيث تبلغ 5,8 مليار دولار بينما تأتى دول شرق آسيا فى المرتبة الثانية بقيمة 3,8 مليار دولار والدول العربية بقيمة 2,8 مليار دولار ثم تأتى الولايات المتحدة الامريكية بحجم تجارة مقداره مليارا دولار فقط.

لذلك فان جميع المؤشرات السابقة تؤكد ان جهود جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الناحية العلمية الدقيقة يجب ان توجه الى دول الاتحاد الاوروبى وان التنمية فى هذا الاتجاه هى الاكثر احتمالا لتحقيق النجاحات المطلوبة على الرغم من انها حتى الآن لا ترضى الطموحات التى يهدفها الاقتصاد المصرى الذى يسعى الى تحقيق معدلات نمو متزايدة للتلج القومى وكذا معدلات متزايدة لايجاد فرص العمل وزيادة القاعدة الانتاجية بمقدار 1000 مصنع جديد كبير الحجم خلال الـ5 سنوات القادمة.

ويؤكد دكرورى ان كل تلك الاهداف التى يسعى اليها برنامج الرئيس مبارك للمرحلة التنموية القادمة يتطلب التركيز الشديد باتجاه الدول الاوروبية لجذب الاستثمارات الصناعية على الأراضى المصرية والتى يجب ان تحقق التوسع المنشود فى التصنيع واستيعاب العمالة ونقل التكنولوجيا الحديثة ورفع مستويات التدريب للعمالة المصرية وتشجيع رؤوس الاموال المصرية على المشاركة فى مشروعات مشتركة لتصنيع منتجات ذات علامات تجارية عالمية داخل مصر ثم تصديرها الى الدائرة الافريقية والعربية كأسبقية اولى ثم الاسواق العالمية كأسبقية ثانية مستغلين فى ذلك ما تتيحه اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية من تعاون فى نقل التكنولوجيا وكذا اتفاقية الكوميسا فى تسويق المنتجات التى سيتم تصنيعها بالاستثمار الاجنبى على الاراضى المصرية.

محمود القيسى

جمال بيومى

حسنى العجيزى: اهتمام أوروبا بنا تراجع لانشغالها بدول البلطيق

جمال بيومى: جميع الشواهد تؤكد أن الاستثمارات الأوروبية قادمة

الاستثمار الحالى

وكذلك فان مدحت القيسى رئيس مجلس الاعمال المصرى البولندى يؤكد ان الاستثمار الحالى لا يتناسب مطلقا مع الامكانيات والفرص المتاحة داخل مصر والاتجاهات الاستثمارية فى اوروبا الا انه يرى ويتوقع حدوث ازدياد مطرد فى الاستثمارات الاوروبية خلال الفترة القادمة فى ظل دخول مصر مرحلة من الاستقرار السياسى والاقتصادى وقطعها شوطا طويلا نحو الديمقراطية الكاملة مما سيساعد حتما فى جذب رؤوس الاموال فى القطاعات المتاحة للاستثمار داخل مصر حيث ان المناخ اصبح مؤهلا ومناسبا لاستقبال هذه الاستثمارات.

لذلك فان سعى الدولة ومنظمات الاعمال المصرية المستمر لتكثيف وزيادة اتصالاتها مع منظمات الاعمال الاوروبية والتى نشطت فى الفترة الاخيرة ستؤدى حتما الى وضع خريطة الاستثمار داخل مصر امام مستثمرى الاتحاد الاوروبى مستغلين فى ذلك الاصلاحات التى حدثت فى مصر سواء على المستوى الاقتصادى او السياسى خاصة ان هناك العديد من التغيرات التى شهدها مناخ الاستثمار فى مصر مع احداث العديد من التعديلات سواء فيما يتعلق بالاجراءات الضريبية والجمركية او اجراءات تأسيس الشركات أو كثير من التشريعات التى تمس الاستثمار.

ويؤكد القيسى ان تكاتف رجال الاعمال والمستثمرين والجهات المعنية المشرفة على الاستثمار فى مصر سيؤدى حتما الى منظومة متكاملة لانجاح الاستثمار.

محددات

ويؤكد احمد شيحة رئيس مجلس الاعمال المصرى الروسى اننا فى حاجة الى تشجيع كل الاستثمارات سواء العربية او الاجنبية وليست الاوروبية فقط هى التى فى حاجة الى احداث آليات خاصة بها لمساعدتها على العمل فى مصر.

فمحددات الاستثمار واحدة ومن ثم فان تهيئة المناخ وازالة المعوقات والبيروقراطية التى يعانى منها المستثمر المصرى اولا قبل الاجنبى تعد هي الفيصل لجذب وزيادة معدلات الاستثمار بشكل عام.

خاصة اننا حتى الآن كمستثمرين مازلنا نعانى من البيروقراطية ولاسيما عند التعامل مع المحليات رغم التصريحات التى تصدر كثيرا وتؤكد التحسن فى التعاملات مع المستثمرين والسهولة فى تخليص الاجراءات وهو الأمر الذى يرجع الى العاملين فى مجال الاستثمار فالتشريعات الاستثمارية فى مصر في حد ذاتها جيدة وتنافس اكبر الدول فى الاستثمار «كتشريعات» وكذلك الاجراءات والاصلاحات الجمركية والضريبية التى حدثت مؤخرا تعد خطوة مهمة الا ان التطبيق مازال به العديد من المشكلات بسبب العاملين فى مجال الاستثمار.

لذلك فنحن نطالب بضرورة تأهيل هؤلاء العاملين للارتقاء بادائهم والوصول الى المستوى الذى يجعل المستثمر العربى والاجنبى يقدم على العمل فى مصر دون خوف أو تردد.

وعن دور مجالس الأعمال فى الترويج للمناخ الاستثمارى فى مصر ومن ثم مساعدتها الشركات الاجنبية على اتخاذ قرار الاستثمار فى مصر فان شيحة يؤكد ان مجالس الاعمال تقوم بدور فى هذا الشأن على أكمل وجه وانها تقوم بعمل جولات ترويجية ولكن الدور الاساسى يقع على القائمين على العمل الذين يستقبلون المستثمرين.

جميع الشواهد

ويوضح السفير جمال بيومى الامين العام لاتحاد المستثمرين العرب انه رغم ان الارقام الحالية لمستويات الاستثمار الاجنبى فى مصر بشكل عام غير مرضية الا ان جميع الشواهد تؤكد وجود استثمارات اجنبية قادمة خاصة من دول الاتحاد الاوروبى فهناك اكثر من دولة اوروبية حاليا تقوم بدراسة مناخ وفرص الاستثمار فى مصر وهى المانيا وايطاليا وفرنسا.

كما ان بريطانيا قفزت خلال الفترة القليلة الماضية لتصبح من اكبر المستثمرين فى مصر من خلال دخولها فى استثمارات بترولية وغازية.

فمصر بدأت تكتسب بالتدريج وتستعيد الثقة فى مناخ الاستثمار لديها الا ان هذا لا يمنع من اننا رغم هذا كله مازال علينا واجب ضخم واوضاع داخلية تحتاج الى كثير من الإصلاح فمازالت مثلا الاراضى التى يجب ان تكون عنصر جذب اسعارها مبالغ فيها.. كما ان هناك جهودا كثيرة تبذل حاليا لتحسين الاداء البيروقراطي واعادة هيكلة الاستثمار فى مصر وهي الجهود التى تمثل خطوة ايجابية لتحسين اوضاع الاستثمار بشكل عام فنحن مثلا الآن بصدد الاعلان عن اطلاق مشروع لدعوة دول الاتحاد الاوروبى الـ25 للتنافس حول توأمة افضل مؤسساتها فى مجال الاستثمار مع هيئة الاستثمار المصرية بهدف رفع قدرات الهيئات الحكومية المصرية للاستفادة من افضل التجارب والممارسات الاوروبية لمواجهة تحديات الفترة القادمة من تحرير التجارة وجذب الاستثمار وايجاد الوظائف.

مستويات الاستثمار

وأخيرا فان الدكتور سمير رضوان المدير التنفيذى لمنتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا يوضح ان مستويات الاستثمار الاجنبى المباشر بشكل عام فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتسم باربع سمات رئيسية هى: اولا انها لم تتواكب داخل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مع التدفقات لسائر انحاء العالم وثانيا ان معظم التدفقات الاستثمارية توجهت لعدد قليل من الدول وتم تركزها فى قطاعات قليلة ذات مجال استثمارى محدود.

اما السمة الثالثة فتشير الى ان الارصدة والتدفقات لم تمثل سوى نسبة ضئيلة فى اقتصادات المنطقة سواء من حيث اجمالى التكوين «رأس المال الثابت» او من حيث الناتج المحلى الاجمالى اما السمة الرابعة والتى تعتبر الخبر السار الوحيد هى ان الاستثمارات العربية البينية تمثل نسبة كبيرة من التدفقات الاستثمارية الى داخل دول المنطقة وغالبا ما تنخفض تقديراتها فى الاحصاءات المالية الدولية وبالنسبة للاسواق الاوروبية فان رضوان يشير الى انه فى السنوات العشر الماضية لم يتطور نصيب الشركاء المتوسطين فى الاسواق الاوروبية تطورا ملحوظا ففى عام 1993 كانت نسبة اجمالى الواردات الاوروبية من الشركاء المتوسطين هى 5,7٪ ووصلت الى 4,9٪ عام 1995 ثم 5,9٪ عام 2003 وانه باستثناء المنتجات البترولية فان انصبة سوق الشركاء المتوسطين كانت اقل كما انه ما بين عامى 1995 و2003 عانت خمس دولة فى شرق البحر المتوسط «لبنان ومصر وسوريا واسرائيل والاردن» من متوسطات سلبية لمعدلات النمو السنوية فى طلبها على المنتجات الاوروبية بينما نمت وارداتها من بقية دول العالم بدرجة كبيرة فيما عدا مصر وخلال الفترة نفسها قاموا بفك ارتباطهم باسواق الصادرات الاوروبية ويضاف الى ما سبق ان الحضور الاوروبى غير موزع بالتساوى على جميع الشركاء المتوسطين ففى عام 2002 قدم الاتحاد الاوروبى اكثرمن 80٪ من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتركيا و73٪ للمغرب و65٪ لتونس وحوالى 30٪ لمصر اما فى الجزائر فان النصيب النسبى للاتحاد الاوروبى هبط من 51٪ عام 1998 الى 35٪ عام 2001.

وبشكل عام فان دكتور رضوان يؤكد انه رغم ان الفترة الاخيرة في مصر قد شهدت حدوث زيادة فى الاستثمارات الاوروبية الا ان هذه الزيادة لم تصل بعد الى المستوى المأمول وهو ما يرجع الى العديد من الاسباب منها ان مناخ الاستثمار فى مصر لم يكن خلال الفترة السابقة علي ما هو عليه الآن.

وكذلك التوجه الجديد للاتحاد الاوروبى وهو سياسة الجوار والتى تدخل نوعا من المشروطية لفتح اسواقها للسلع من دول الجنوب وهذه الشروط تتمثل فى متطلبات معينة مثل تحسين مناخ الاستثمار والديمقراطية وحقوق الانسان.

ورغم ان مصر قطعت شوطا جيدا فى الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار من خلال الاصلاحات الاخيرة الاقتصادية التى تمت الا ان المشكلة التى تثاردئما هى التى تتعلق بموضوعات حقوق الانسان لان بعض الدول تعتبره تدخلا فى شئونها.

ولهذا فاننا نسير حاليا فى اتجاهين: الاول هو محاولة النفاذ والتعامل مع دول الاتحاد الاوروبى والثانى يتم من خلال العلاقات الثنائية التى تقوم مصر بعقدها مع الدول الاوروبية فنحن مثلا قمنا بعمل اتفاقات مع ايطاليا وبريطانيا لها استثمارات مهمة فى قطاع الغاز.